مواقف اقتصادية

مع الأزمة العالمية

لماذا تحتاج الصناعة المصرية إلى منظومة متكاملة لإدارة المخاطر؟

مع تصاعد الأزمة المالية العالمية وما أفرزته من تباطؤ اقتصادى وركود لكافة اقتصادات العالم المتقدمة والنامية على السواء فإن قضية حماية الصناعة الوطنية من التداعيات السلبية للأزمة، لابد أن تفرض نفسها على صانع القرار وعلى المشتغلين بالشأن العام ورجال الصناعة ومنظماتها وهيئاتها وهو ما يتطلب تبنى مفاهيم عصرية وحديثة لبناء سياسات وآليات واصدار تشريعات ولوائح ونظم قادرة على التعامل مع الأزمات والكوارث وضمان الفعالية فى مواجهتها والتحضير لذلك بشكل متصل ودائم ويدخل ذلك بالضرورة تحت مظلة رئيسية تتبناها دول العالم المتقدم تسمى منظومة إدارة المخاطر وهى منظومة يشارك فى تحمل مسئوليتها العام والخاص كل فيما يخصه ويعنيه ويقع فى دائرة عمله ونشاطه واهتماماته.

ويشير **الدكتور مهندس نادر رياض رئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات** إلى أن منظومة إدارة المخاطر تعد منظومة متكاملة الحلقات والجوانب لا تقتصر فقط على إدارة المخاطر المالية والتجارية والإدارية والتنظيمية للمنشآت الصناعية بل تمتد إلى كافة صور وأشكال المخاطر بما فيها تأمين المنشآت والحفاظ على سلامتها وسلامة العاملين بها، وكذلك سلامة البيئة المحيطة بها والبيئة الاجمالية الكلية وهى بذلك حتى فى نطاق التأمين ضد الحرائق لا تقتصر فقط على حماية المنشآت ذاتها وضمان التأمين اللازم لها بل تمتد حلقاتها إلى تأمين كافة حلقات التعامل وكافة حلقات النقل ووضع الاشتراطات اللازمة لتأمين الطرق ووسائل النقل خاصة أن المنشآت الصناعية يحتاج البعض منها إلى مواد ومستلزمات انتاج قابلة للاشتعال أو ملوثة للبيئة إذا لم يتم نقلها بالاسلوب الصحيح والسليم مما يجعل من قضية إدارة المخاطر للمنشآت الصناعية موضوعاً لا يخص فقط المنشأة فى حدودها الجغرافية بل يمتد ليشمل مجموع المنشآت ومعاملاتها وأعمالها على امتداد السوق عند توفير احتياجات التشغيل وكذلك عند اتمام عمليات التصريف والتسويق للمنتج النهائى وبالتالى فهى قضية مجتمع ودولة تتطلب تدخلا تشريعيا وتدخلا تنظيميا يضمن المساندة والتقارب بين كافة الأطراف لضمان الإدارة الأفضل للمخاطر على تعددها وتنوعها.

ويشير خبير الصناعة إلى أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة قد أكدت نوعيات مستجدة من المخاطر التى تواجه الصناعة على المستوى العالمى وكذلك على المستوى الاقليمى ومستوى الدول أكدتها حدة الأزمة المالية العالمية فى مقدمتها أن شركات صناعية كبرى وعملاقة ترتبط بتاريخ صناعات محددة يمكن أن تتعرض للافلاس كما حدث مع كبرى شركات السيارات الأمريكية مثل فورد وجنرال موتورز مما دفع الإدارة الأمريكية إلى السعى للتدخل المباشر للمساندة بطلب للكونجرس لتوفير قروض للشركتين قيمتها ٢٥ مليار دولار مما يعكس تداعيات أزمة السيولة العالمية وعدم قدرة المصادر التقليدية على توفير السيولة اللازمة للعمل والنشاط متمثلة فى البنوك والمؤسسات المالية والاحتياج بالتالى إلى التدخل المباشر لجهات غير تقليدية لتوفير السيولة اللازمة للصناعة على مستوى منشآتها العملاقة والكبيرة. وفى النطاق المصرى فإن البنوك المصرية - بحكم عدم تعرضها لسلبيات الأزمة المالية العالمية بشكل مباشر توافرت السيولة لديها وفقا للمؤشرات الاحصائية المعلنة من البنك المركزى فإن إدارة المخاطر تستلزم أن يتم مساندة الصناعة المصرية فى مواجهة تداعيات الأزمة المرتبطة بانخفاض الطلب العالمى، وبالتالى انخفاض الصادرات وما قد يرتبط به من انخفاض للطلب المحلى على انتاج صناعات محددة، وما يعنيه ذلك من نقص الأموال لديها وحاجتها لتوفير سيولة اضافية عن طريق الجهاز المصرفى بشروط ميسرة تتوافق مع أوضاع الأزمة ومؤشراتها التى قد تطول لعام أو أكثر وهو ما يتطلب رؤية شاملة لإدارة مخاطر الأزمة على المستوى التمويلى وعلى مستوى توفير السيولة حتى تتمكن الصناعة المصرية من عبور الأزمة بأمان وبالحد الأدنى من الخسائر.

ويؤكد الدكتور نادر رياض أن الأزمة العمالية لا تقتصر سلبياتها على الصناعات الكبرى والعملاقة بل امتدت بشكل واضح للصناعات الصغيرة والمتوسطة وهذا شىء طبيعى بحكم اعتماد هذه الصناعات بالدرجة الأولى فى التشغيل على توفير احتياجات الصناعات الكبرى والعملاقة باعتبارها فى حكم الصناعات المغذية ويستدعى ذلك أن تمتد منظومة إدارة المخاطر المالية والتمويلية إلى كافة الصناعات والمنشآت وأن يتم الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة ووضع النظم الكفيلة ليس فقط بتوفير احتياجاتها اللازمة للتشغيل ولكن لمساندتها فى تصريف الانتاج والمخزون بآليات تسويقية واقتصادية سليمة تصلح لزمن الأزمة وتصلح أيضا للظروف الطبيعية والعادية وهو ما يعنى الحاجة إلى وضع مخططات كاملة وشاملة لفتح أسواق جديدة وزيادة قدرة السوق المحلية على الاستهلاك وفقا لاحتياجات حقيقية بكل ما يعنيه ذلك من امكانيات تعديل فى الانتاج القائم أو رفع جودته وقدرته التنافسية بحكم أن المساندة والدعم فى ظل منظومة «إدارة المخاطر» يجب أن تتركز بالأساس على مفهوم الكفاءة الاقتصادية والرشاد الاقتصادى باعتبارها الدعائم الحقيقية لاقتصاد السوق التى تضمن حقوق المستهلك ومصالحه وحسن استغلال وإدارة الموارد العامة والخاصة.

د. نادر رياض

ويدعو إلى ضرورة مراجعة التكاليف المحلية المرتبطة بالانتاج الصناعى بشكل عاجل وسريع وفى مقدمتها تكاليف أسعار الطاقة المطبقة والتى تم رفعها على امتداد الفترة الماضية فى ظل توجهات النفط الخام والغاز الطبيعى للارتفاع فى الأسواق العالمية وما نتج عنها من ارتفاع التكاليف وأسعار المشتقات البترولية المختلفة، وذلك فى ضوء توجهات الانخفاض الحادة فى الفترة الأخيرة التى تراجع معها سعر برميل البترول من سلة أوبك القياسية لأقل من ٤٥ دولارا مما يحتم المراجعة الشاملة للأسعار فى السوق المحلية خاصة فيما يرتبط بالمدخلات الصناعية ليس فقط للوصول إلى الأسعار الحقيقية ولكن حتى لا تفقد الصناعة المصرية قدرتها التنافسية والتى أصبحت مهددة بشكل واضح فى مواجهة الانتاج العربى والانتاج الأوروبى فى نطاق المنافسة داخل السوق المحلية وهو ما يحتم أن تكون هناك نظرة متكاملة لإدارة المخاطر تهتم بالأوضاع فى السوق المحلية بنفس القدر من الاهتمام بالأسواق الخارجية بحكم أن السوق المحلية هى الأولى بالرعاية والعناية والحفاظ على القدرات التنافسية للصناعة المصرية فى نطاقها لابد وأن يحتل مقدمة الأولويات العامة والخاصة.

ويشير الخبير الصناعى إلى أن منظومة إدارة المخاطر يجب ألا تقتصر على المنشآت الصناعية بالمفهوم الانتاجى بل يجب أن تمتد إلى كافة القطاعات المساندة والداعمة مثل خدمات التوزيع والتسويق وخدمات الدعاية والاعلان وكذلك خدمات الاستيراد والتصدير وأنشطة وأعمال الموانىء والتعريفة الجمركية والأعباء الضريبية بما فيها ضريبة المبيعات خاصة أن الحكومة البريطانية قامت خلال الفترة الأخيرة بتخفيض ضريبة القيمة المضافة على سلع الاستهلاك بمعدل ٢.٥٪ لتنخفض إلى ١٥٪ من ١٧.٥٪ بهدف تنشيط الطلب والاستهلاك لضمان مساندة المعروض من السلع المنتجة وزيادة الطلب عليها لمواجهة سلبيات الركود والتباطؤ الاقتصادى فى نطاق نظرة كلية تسعى لإدارة المخاطر المرتقبة على الأزمة من منظور متكامل وشامل باستخدام كافة الأدوات والسياسات اللازمة والممكنة للخروج من الأزمة بالحد الأدنى من الخسائر حتى لا تتعرض المنشآت الصناعية التى هى فى الأول والآخر أصول للدولة والمجتمع كما هى أصول مملوكة لأفراد ومؤسسات للتعثر أو للافلاس وتدخل فى دائرة التوقف عن العمل والنشاط بكل ما يعنيه ذلك من دوائر سلبية ترتبط بالبطالة وبغيرها الكثير والكثير.

جريدة الاهرام (الطبعة العربية - صفحة ١٧ - ٢٠٠٨/١٢/٦)

مع الأزمـــة العـــالمية

لماذا تحتاج الصناعة المصرية إلى منظومة متكاملة لإدارة المخاطر؟

مع تصاعد الأزمة المالية العالمية وما أفرزته من تباطؤ اقتصادى وركود لكافة اقتصادات العالم المتقدمة والنامية على السواء فإن قضية حماية الصناعة الوطنية من التداعيات السلبية للأزمة، لابد أن تفرض نفسها على صانع القرار وعلى المشتغلين بالشأن العام ورجال الصناعة ومنظماتها وهيئاتها وهو ما يتطلب تبنى مفاهيم عصرية وحديثة لبناء سياسات وآليات واصدار تشريعات ولوائح ونظم قادرة على التعامل مع الأزمات والكوارث وضمان الفعالية فى مواجهتها والتحضير لذلك بشكل متصل ودائم ويدخل ذلك بالضرورة تحت مظلة رئيسية تتبناها دول العالم المتقدم تسمى منظومة إدارة المخاطر وهى منظومة يشارك فى تحمل مسئوليتها العام والخاص كل فيما يخصه ويعنيه ويقع فى دائرة عمله ونشاطه واهتماماته.

ويشير **الدكتور مهندس نادر رياض رئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات** إلى أن منظومة إدارة المخاطر تعد منظومة متكاملة الحلقات والجوانب لا تقتصر فقط على إدارة المخاطر المالية والتجارية والإدارية والتنظيمية للمنشآت الصناعية بل تمتد إلى كافة صور وأشكال المخاطر بما فيها تأمين المنشآت والحفاظ على سلامتها وسلامة العاملين بها، وكذلك سلامة البيئة المحيطة بها والبيئة الاجمالية الكلية وهى بذلك حتى فى نطاق التأمين ضد الحرائق لا تقتصر فقط على حماية المنشآت ذاتها وضمان التأمين اللازم لها بل تمتد حلقاتها إلى تأمين كافة حلقات التعامل وكافة حلقات النقل ووضع الاشتراطات اللازمة لتأمين الطرق ووسائل النقل خاصة أن المنشآت الصناعية يحتاج البعض منها إلى مواد ومستلزمات انتاج قابلة للاشتعال أو ملوثة للبيئة إذا لم يتم نقلها بالاسلوب الصحيح والسليم مما يجعل من قضية إدارة المخاطر للمنشآت الصناعية موضوعاً لا يخص فقط المنشأة فى حدودها الجغرافية بل يمتد ليشمل مجموع المنشآت ومعاملاتها وأعمالها على امتداد السوق عند توفير احتياجات التشغيل وكذلك عند اتمام عمليات التصريف والتسويق للمنتج النهائى وبالتالى فهى قضية مجتمع ودولة تتطلب تدخلا تشريعيا وتدخلا تنظيميا يضمن المساندة والتقارب بين كافة الأطراف لضمان الإدارة الأفضل للمخاطر على تعددها وتنوعها.

د. نادر رياض

ويشير خبير الصناعة إلى أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة قد أكدت نوعيات مستجدة من المخاطر التى تواجه الصناعة على المستوى العالمى وكذلك على المستوى الاقليمى ومستوى الدول أكدتها حدة الأزمة المالية العالمية فى مقدمتها أن شركات صناعية كبرى وعملاقة ترتبط بتاريخ صناعات محددة يمكن أن تتعرض للافلاس كما حدث مع كبرى شركات السيارات الأمريكية مثل فورد وجنرال موتورز مما دفع الإدارة الأمريكية إلى السعى للتدخل المباشر للمساندة بطلب للكونجرس لتوفير قروض للشركتين قيمتها ٢٥ مليار دولار مما يعكس تداعيات أزمة السيولة العالمية وعدم قدرة المصادر التقليدية على توفير السيولة اللازمة للعمل والنشاط متمثلة فى البنوك والمؤسسات المالية والاحتياج بالتالى إلى التدخل المباشر لجهات غير تقليدية لتوفير السيولة اللازمة للصناعة على مستوى منشآتها العملاقة والكبيرة. وفى النطاق المصرى فإن البنوك المصرية - بحكم عدم تعرضها لسلبيات الأزمة المالية العالمية بشكل مباشر توافرت السيولة لديها وفقا للمؤشرات الاحصائية المعلنة من البنك المركزى فإن إدارة المخاطر تستلزم أن يتم مساندة الصناعة المصرية فى مواجهة تداعيات الأزمة المرتبطة بانخفاض الطلب العالمى، وبالتالى انخفاض الصادرات وما قد يرتبط به من انخفاض للطلب المحلى على انتاج صناعات محددة، وما يعنيه ذلك من نقص الأموال لديها وحاجتها لتوفير سيولة اضافية عن طريق الجهاز المصرفى بشروط ميسرة تتوافق مع أوضاع الأزمة ومؤشراتها التى قد تطول لعام أو أكثر وهو ما يتطلب رؤية شاملة لإدارة مخاطر الأزمة على المستوى التمويلى وعلى مستوى توفير السيولة حتى تتمكن الصناعة المصرية من عبور الأزمة بأمان وبالحد الأدنى من الخسائر.

ويؤكد الدكتور نادر رياض أن الأزمة العالمية لا تقتصر سلبياتها على الصناعات الكبرى والعملاقة بل امتدت بشكل واضح للصناعات الصغيرة والمتوسطة وهذا شىء طبيعى بحكم اعتماد هذه الصناعات بالدرجة الأولى فى التشغيل على توفير احتياجات الصناعات الكبرى والعملاقة باعتبارها فى حكم الصناعات المغذية ويستدعى ذلك أن تمتد منظومة إدارة المخاطر المالية والتمويلية إلى كافة الصناعات والمنشآت وأن يتم الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة ووضع النظم الكفيلة ليس فقط بتوفير احتياجاتها اللازمة للتشغيل ولكن لمساندتها فى تصريف الانتاج والمخزون بآليات تسويقية واقتصادية سليمة تصلح لزمن الأزمة وتصلح أيضا للظروف الطبيعية والعادية وهو ما يعنى الحاجة إلى وضع مخططات كاملة وشاملة لفتح أسواق جديدة وزيادة قدرة السوق المحلية على الاستهلاك وفقا لاحتياجات حقيقية بكل ما يعنيه ذلك من امكانيات تعديل فى الانتاج القائم أو رفع جودته وقدرته التنافسية بحكم أن المساندة والدعم فى ظل منظومة «إدارة المخاطر» يجب أن تتركز بالأساس على مفهوم الكفاءة الاقتصادية والرشاد الاقتصادى باعتبارها الدعائم الحقيقية لاقتصاد السوق التى تضمن حقوق المستهلك ومصالحه وحسن استغلال وإدارة الموارد العامة والخاصة.

ويدعو إلى ضرورة مراجعة التكاليف المحلية المرتبطة بالانتاج الصناعى بشكل عاجل وسريع وفى مقدمتها تكاليف أسعار الطاقة المطبقة والتى تم رفعها على امتداد الفترة الماضية فى ظل توجهات النفط الخام والغاز الطبيعى للارتفاع فى الأسواق العالمية وما نتج عنها من ارتفاع التكاليف وأسعار المشتقات البترولية المختلفة، وذلك فى ضوء توجهات الانخفاض الحادة فى الفترة الأخيرة التى تراجع معها سعر برميل البترول من سلة أوبك القياسية لأقل من ٤٥ دولارا مما يحتم المراجعة الشاملة للأسعار فى السوق المحلية خاصة فيما يرتبط بالمدخلات الصناعية ليس فقط للوصول إلى الأسعار الحقيقية ولكن حتى لا تفقد الصناعة المصرية قدرتها التنافسية والتى أصبحت مهددة بشكل واضح فى مواجهة الانتاج العربى والانتاج الأوروبى فى نطاق المنافسة داخل السوق المحلية وهو ما يحتم أن تكون هناك نظرة متكاملة لإدارة المخاطر تهتم بالأوضاع فى السوق المحلية بنفس القدر من الاهتمام بالأسواق الخارجية بحكم أن السوق المحلية هى الأولى بالرعاية والعناية والحفاظ على القدرات التنافسية للصناعة المصرية فى نطاقها لابد وأن يحتل مقدمة الأولويات العامة والخاصة.

ويشير الخبير الصناعى إلى أن منظومة إدارة المخاطر يجب ألا تقتصر على المنشآت الصناعية بالمفهوم الانتاجى بل يجب أن تمتد إلى كافة القطاعات المساندة والداعمة مثل خدمات التوزيع والتسويق وخدمات الدعاية والاعلان وكذلك خدمات الاستيراد والتصدير وأنشطة وأعمال الموانىء والتعريفة الجمركية والأعباء الضريبية بما فيها ضريبة المبيعات خاصة أن الحكومة البريطانية قامت خلال الفترة الأخيرة بتخفيض ضريبة القيمة المضافة على سلع الاستهلاك بمعدل ٢,٥٪ لتنخفض إلى ١٥٪ من ١٧,٥٪ بهدف تنشيط الطلب والاستهلاك لضمان مساندة المعروض من السلع المنتجة وزيادة الطلب عليها لمواجهة سلبيات الركود والتباطؤ الاقتصادى فى نطاق نظرة كلية تسعى لإدارة المخاطر المرتقبة على الأزمة من منظور متكامل وشامل باستخدام كافة الأدوات والسياسات اللازمة والمكنة للخروج من الأزمة بالحد الأدنى من الخسائر حتى لا تتعرض المنشآت الصناعية التى هى فى الأول والآخر أصول للدولة والمجتمع كما هى أصول مملوكة لأفراد ومؤسسات للتعثر أو للافلاس وتدخل فى دائرة التوقف عن العمل والنشاط بكل ما يعنيه ذلك من دوائر سلبية ترتبط بالبطالة وبغيرها الكثير والكثير.

جريدة الاهرام (صفحة ١٥ - ٢٠٠٨/١٢/٦)